Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (1) اذار 2024

التحليل المكاني لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى للمدة (2008- 2017)

د. فلاح حسن جواد
وزارة الداخلية

م . م سيمون ياسين كامل
وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة ديالى

Abstract

Theft crimes are one of the most serious crimes against money. These crimes are more serious if they were committed by the juvenile category, which is that category that represents the basis of society and its first building block, and it must rely on building its future. If that category has deviated, it portends a dangerous future for the society in which they live, and the ages of this category range from (9 - less than 18 years). Therefore, the research was entitled (Spatial analysis of the theft crimes committed by the events in Muthanna Governorate for the period of (2008-2017) a study in crime geography) The research aims to identify the size of theft crimes committed by the category of juveniles in Muthanna Governorate and identification On its spatial variation to reveal the reasons for that discrepancies and to know the relationship between theft crimes committed by the category of events and other environmental variables, the research reached a number of results, the most important of which are: The general course of these crimes indicates the increase, as it reached in the base year 2008 (19 crimes) registered in the study area to rise to (62) crimes in 2017. The Samawah District Center ranked first among the most numerous administrative units for theft crimes committed in the governorate, which amounted to (46.9%) of the total robbery crimes recorded in Muthanna Governorate

Email:
falahaljayashi@gmail.com
simonyassin92@gmail.com

Published: 1- 3-2024

Keywords: جريمة السرقة - الحدث - جنوح الاحداث - جغرافية الجريمة

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تعد جرائم السرقة من اخطر الجرائم الواقعة على الأموال وتزداد تلك الجرائم خطورة أذ ارتكبت من قبل فئة الاحداث وهي تلك الفئة التي تمثل أساس المجتمع واللبنة الأولى له وعليها يعول بناء مستقبله وإذ ما انحرفت تلك الفئة فأنها تنذر بمستقبل خطير للمجتمع الذي يعيشون فيه ، وتتراوح اعمار هذه الفئة من (9 – اقل من 18 سنة) لذا جاء البحث بعنوان (التحليل المكاني لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى للمدة من (2008 –2017) دراسة في جغرافية الجريمة) ويهدف البحث الى التعرف على حجم جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في محافظة المثنى والتعرف على تباينها المكاني للكشف عن أسباب ذلك التباين ومعرفة العلاقة بين جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث والمتغيرات البيئية الأخرى وتوصل البحث الى جملة من النتائج أهمها : أن المسار العام لهذه الجرائم يشير الى الارتفاع أذ بلغت في سنة الأساس 2008 (19جريمة) مسجلة في منطقة الدراسة لترتفع الى (62) جريمة في عام 2017 . سجل مركز قضاء السماوة المرتبة الأولى من بين الوحدات الإدارية الأكثر عدداً بجرائم السرقة المرتكبة في المحافظة أذ بلغت نسبتها (46,9%) من اجمالي جرائم السرقة المسجلة في محافظة المثنى.

المقدمة

يعد الانحراف ظاهرة اجتماعية خارجة عن معايير المجتمع وقيمة وتمثل مشكلة اجتماعية خطيرة تؤدي بسلامة المجتمع وامنه وتهدد كيانه لأنها تعني ان ثلة من ابناءه في طريقهم الى عالم الجريمة فيحرم المجتمع من جهودهم البناءة وقد اكدت الدول الغنية منها والفقيرة معا على خطورة هذه الظاهرة ووضعتها على رأس المشاكل الاجتماعية ، أن أي ظاهرة غير مألوفة لابد وان توجد لها عوامل عديدة تسبب ظهورها وانتشارها بشكل غير معتاد ومن الممكن تحويلها الى مشكلة تتطلب الوقوف عندها والتصدي لها ومعالجتها بكل الوسائل المتاحة ، وبما أن ظاهرة جرائم الاحداث وانحرافهم يعد مشكلة خطيرة باتت تنتشر بشكل ملفت للنظر في الكثير من المجتمعات على مختلف رقيها وتطورها من جهة وتخلفها من جهة أخرى إذا لابد وان تكون لهذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف أساس المجتمعات ومستقبل أبنائها عوامل أو أسباب تقف وراء هذه المشكلة ، قد تكون هذه العوامل او الأسباب اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية أو عوامل اسرية تتعلق بأسرة الحدث نفسه وقد تكون عوامل مجتمعة ومساعدة بعضها للبعض الاخر في تكوين الشخصية الاجرامية للحدث الجانح وهذه العوامل تتطلب الوقوف عندها وتقديم الحلول التي قد تسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة ، فضلا عن ذلك التعرف على الاثار المترتبة على جرائم الاحداث وانحراف هذه الشريحة المهمة التي يعول عليها بناء مستقبل المجتمعات ، وهذه

الاثار قد تكون على الحدث نفسه او على اسرته او على المجتمع الذي يعيش فيه ، وبالتالي يتطلب معرفة تلك الاثار وانعكاساتها على الفرد والاسرة والمجتمع الذي يعيش فيه الحدث كما أن التعرف على دور الجهات المختصة المناط بها مكافحة جرائم الاحداث او الحد منها ، وهذه الجهات تشمل الشرطة والقضاء ومحاكم الاحداث ودور الإصلاح التي تضم السجون الخاصة بالأحداث لما لهذه الجهات من دور كبير الى جانب الاسرة والمدرسة في مكافحة جرائم الاحداث او الحد منها وتقليلها .

أولا : مشكلة البحث : تتمثل بالأسئلة الاتية : ما هو التطور الزمني لجرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث للمدة (2008-2017) ؟ ماهي الوحدات الإدارية الأكثر تسجيلا لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في منطقة الدراسة ولماذا ؟ ماهي معدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث طوال سنوات الدراسة وبحسب الوحدات الإدارية ؟ .

ثانيا: فرضية البحث : أن جرائم الاحداث لا تسير بوتيرة واحدة طوال مدة الدراسة وانما هناك سنوات حققت ارتفاعا ملحوظاً في جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث وذلك للظروف الاستثنائية التي يعيشها هؤلاء الاحداث ، وهناك وحدات إدارية حققت نسباً مرتفعة في عدد جرائم الاحداث وفي معدلاتها بسبب ما تتمتع به تلك الوحدات من خصائص اقتصادية واجتماعية وعمرانية وتفاوت طبقي مع الوحدات الإدارية الأخرى .

ثالثا : منهجية البحث : فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف جرائم السرقة ، فضلا عن المنهج التحليلي لتحليل العوامل المتنوعة التي تؤدي الى ارتكاب جريمة السرقة من قبل فئة الاحداث في منطقة الدراسة .

رابعا : هدف البحث : في التعرف على حجم جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في محافظة المثنى، فضلا عن ذلك التعرف على الوحدات الإدارية التي تحظى بأكبر عدد من جرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث ، ومعرفة أسباب ذلك ، بالإضافة لذلك التعرف على معدلات جرائم السرقة لكل مائة الف نسمة من السكان الاحداث .

خامسا : مفاهيم البحث : تتمثل تلك المفاهيم بما يلي :

1-الجريمة : يقصد بالجريمة لغوياً بأنه الجرم أي التعدي، والجرم الذنب والجمع إجرام وجروم وهو الجريمة ، ويقال جرم فلان أذنب واخطأ فهو مجرم وجريم [1] عرفت الجريمة بأنها(كل سلوك متعمد مخالف للقانون الجنائي الذي شرع من قبل سلطة سياسية هي الدولة "State" فالشخص المخالف لهذا القانون يوصمla-belled بهذه الصفة الإجرامية ، ويصبح لفرض العقاب عليه أياً كان نوعه كالغرامة ، أو الحبس في أحدى المؤسسات العقابية التي تدار من قبل السلطة السياسية أو إنهاء حياته كلياً بإعدامه[2])

فالجريمة في عرف القوانين عمل يحرمه القانون أو إمتناع عن عمل يقضي به القانون ولا يعد الفعل أو الترك جريمة في نظر القانون أو القوانين الوضعية إلا إذا كان معاقباً عليه، والأفعال التي تعد جرائم هي

التي يسبب إتيانها أو تركها حرزاً في نظام الجماعة أو عقائدها أو حياة إفرادها أو أموالهم أو أعرافهم أو مشاعرهم أو غير ذلك من مختلف الإعتبارات التي تستوجب حماية الجماعة وصيانتها[3] .وعرفت الجريمة من الناحية القانونية بأنها(كل فعل أو إمتناع عن فعل صادر عن إنسان ويقرر له القانون عقاباً جنائياً)[4] . وتعريفاً آخر يقول بأن الجريمة نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي ، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة[5] .

وعرفت أيضاً بأنها(كل سلوك أو فعل منعه القانون ، ووضع له عقوبة بنص أو مادة) فالجريمة من الناحية القانونية(هي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات وهو القانون الذي يتضمن الأفعال المحرمة ومقدار عقوبتها ، وبما أن الجريمة هي فعل يضر بالمجتمع فمن حق الهيئة الإجتماعية أن تحافظ على سلامتها بتشريع القوانين التي تتصدى لمن يتعدى على حرمتها وتوضح العقوبات لتعاقب من يخالف أحكامها المحرمة)[6] .

2 – جريمة السرقة : السرقة لُغةً هي (أخذ الشيء من الغير خفية) ومنها استرق السمع أي سمع مستخفياً، ويقال هو يسارق النظر إليه.[7] . والسرقة تعني قيام شخص بوضع يده على مال منقول مملوك للغير دون رضاه ، وتنطوي تحت هذا المفهوم كل أنواع السرقات سواء تلك التي تحدث تحت تهديد السلاح وتستوجب أشد العقوبات، أو البسيطة مثل سرقة الملابس والمواد الغذائية من الأسواق. والسرقة بهذا التعريف تتميز عن غيرها من الجرائم المشابهة لها كالنصب، والاحتيال، وخيانة الأمانة، فالسرقة لا تقع إلا بأخذ الشيء اختلاساً عن غير أرادة المجني عليه، وعرفته محكمة النقض الفرنسية بأنه أخذ مال الغير بدون علمه أو بدون رضاه، إما الفقهاء فيعرفونها بأنها الاستيلاء على حيازة شيء بغير علم وبدون رضا مالكه أو حائزه[8] في حين عرف المشرع العراقي السرقة في المادة (439) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل بأنها (اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمداً)[9]. تعد جريمة السرقة من أبشع صور الاستحواذ على أموال الناس لذلك شرعت العديد من القوانين للحد من هذه الظاهرة التي تهدد أمن المجتمع وطمأنينة .

3 – الحدث : أن الحكمة من الاهتمام بأمر الأحداث تقضي تحديد بداية ونهاية لمرحلة الحداثة وهو أمر اختلفت فيه التشريعات من جهة ووجهة نظر القانون من جهة أخرى كذلك اختلفت تسميات هذه المراحل باختلاف الأقطار ، اذ أطلق عليها (الأحداث والشباب والأولاد والمراهقين والفتيان والصبيان وغيرها). وهذه التسميات أطلقت على الفئة العمرية التي تنحصر بين ألسنة السابعة أو التاسعة إلى سن الثامنة عشر[10]. فالحدث هو الغلام حديث السن ، والتعريف القانوني للحدث الذي عرفه المشرع العراقي في قانون رعاية الأحداث ذي الرقم 76لسنة 1983م على أساس العمر (من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر) ، وينقسم الى مايلي :

أ– الصغير

وهو من لم يتم التاسعة من عمره[11] وبهذا تكون المسؤولية الجنائية محددة بإتمام التاسعة من العمر [12]إذ:

((لا تقام الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت ارتكابه الجريمة قد أتم التاسعة من عمره))[13] .

التعريف الاجرائي للصغير :

هو الصغير سواء أكان ذكراً أم انثى وجد في حالة أو أكثر من حالات التشرد أو إنحراف السلوك ، على وفق المادة (24) أو (25) من قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983 ، وصدر حكم من محكمة الاحداث لإيداعه دار تأهيل الاحداث وقت إجراء الدراسة الميدانية .

ب–الصبي : من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة من عمره.

ج– الفتى :– من أتم الخامسة عشر من عمره ولم يتم الثامنة عشر من عمره وهو أكثر المشرعين دقة بتحديد مرحلة الحداثة وتعريفه للحدث [14] .

وعُرِفت مرحلة الحداثة بأنها المرحلة التي تتميز بمجموع الظواهر الحيوية ، الجسمانية والعضوية والنفسية التي ينتقل بها شخص الإنسان في دور التكوين والنمو الجسمي والنفسي الخاص بالوليد إلى دور التكوين والنمو الجسدي والنفسي الخاصين بالبالغ [15] . أما علماء الإجتماع وعلم النفس فقد عرفوا الحدث بأنه : هو الصغير منذ ولادته حتى ينضج إجتماعياً ونفسياً وتتكامل عناصر الرشد المختلفة ، وتتمثل عناصر الرشد بالإدراك التام ، أي معرفة الإنسان لطبيعة عمله والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته طبقاً لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي[16] .

سادسا حدود البحث : تمثل البحث مكانياً بمحافظة المثنى التي تقع جغرافياً في الجزء الجنوبي الغربي من العراق ، وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية دولية وإدارية تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة، ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي وأخيراً محافظة البصـرة من الشرق، الخـريطة (1) وتقـع مكانيا بين دائرتي عرض (ً05 °29 – ً42 °31) شمالاً وبين قوسي طول (ً50 °43 – ً32 °46) شرقاً ، وتشغل المحافظة الجزء الجنوبي من منطقة الفرات الأوسط التي تشمل محافظة المثنى وكل من محافظة (بابل، النجف، كربلاء، القادسية)، وتضم منطقة الدراسة خمسة أقضية تتبعها مجموعة من النواحي التي تميزت بتباين كبير في مساحاتها الخريطة (2) ، كما يتضح من الجدول (1) ، تبلغ مساحة محافظة المثنى (51740 كم2)[17] فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة مقارنة بمساحة المحافظات الأخرى في العراق، لتشكل نسبة(11,9%) من مساحة العراق البالغة(435052 كم2) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة(924كم2)[18] . ويطل السهل الرسوبي بطرفه الجنوبي الغربي على محافظة المثنى والمتمثل بسهل دلتا نهر الفرات الذي تبلغ مساحته داخل حدود منطقة الدراسة (4805 كم2) أي ما يعادل(9,3%) من مساحة المحافظة، بينما تمتد

الهضبة الغربية على مساحة (46935 كم2) داخل حدود المحافظة لتشكل نسبة (90,7%) من مساحتها .

أولا : نسبة التغير ومعدلات نمو جرائم السرقة :

تعد جرائم السرقة من اخطر الجرائم الواقعة على الأموال لما تمثله من خروج على القانون والنظام العام وتهديد الناس في أموالهم حيث صارت هذه الجريمة تمثل خطرا حقيقيا على ممتلكات الافراد بل تسبب احياناً الحاق الضرر بالأرواح أذ تعد من القضايا التي لا تخلو منها جلسات المحاكم يومياً والا ونظرت في واحدة منها على الأقل . أن التعرف على الاتجاه العام لهذا النوع من الجرائم يمكن الباحثان في تحديد اتجاهات الجريمة سواء كانت بالزيادة أو القلة والتعرف على نسبة التغيير في كل سنة ومعدل نمو هذه الجريمة الخطيرة بين سنوات الدراسة للوقوف على المسار العام إيضاح السنوات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظا في تسجيل هذه الجرائم كما يمكن التعرف على سنوات الدراسة التي شهدت انخفاضاً واضحاً مع تعليل أسباب ذلك الارتفاع والانخفاض طوال سنوات الدراسة . إذ يتبين من معطيات الجدول (2) والشكل البياني (1) أن عدد جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث والمسجلة في منطقة الدراسة بلغت (307) جريمة توزعت على سنوات الدراسة (2008 –2017) إذ يتضح أن المسار العام لهذه الجرائم يشير الى الارتفاع أذ بلغت في سنة الأساس 2008 (19جريمة) مسجلة في منطقة الدراسة لترتفع الى (62) جريمة في عام 2017 حيث بلغت نسبة التغير في جرائم السرقة في عام 2009 (+4) جريمة وبمعدل نمو بلغ (21%) مقارنة بعام 2008 ثم أستمرت بالارتفاع خلال عام 2010 بنسبة تغير بلغت (+1) وبمعدل نمو (4,3%) مقارنة بعام 2009 ثم واصلت الارتفاع في عام 2011 بنسبة تغير (+8) جريمة وبمعدل نمو وصل الى (33,3%) مقارنة بعام 2010 ثم انخفضت في عام 2012 بنسبة تغير وصل الى (–14) وبمعدل (–43,7%) مقارنة بعام 2011 ثم واصلت الانخفاض التدريجي في عام 2013 بنسبة تغير (–1) وبمعدل نمو (–5,5%) مقارنة بعام 2012 ثم عاودت الارتفاع في عام 2014 بنسبة نغير بلغت (+12) جريمة وبمعدل نمو بلغ (70,5%) مقارنة بعام 2013 ثم أستمرت

جدول (1)

مساحة الأقضية والنواحي (كم2) ونسبها المئوية في محافظة المثنى لعام 2017م.

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة (كم2)	النسبة المئوية من مساحة المحافظة
السماوة	مركز قضاء السماوة	680	1.3
	السوير	261	0.5
الرميثة	مركز قضاء الرميثة	106	0.2
	المجد	145	0.3
	النجمي	654	0.6
	الهلال	321	1.3
الوركاء	مركز قضاء الوركاء	166	0,3
	ناحية الكرامة	812	1,6
السلمان	مركز قضاء السلمان	22396	43.3
	بصيه	24532	47.4
الخضر	مركز قضاء الخضر	1260	2.4
	الدراجي	407	0.8
المجموع الكلي		51740	%100

المصدر الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2017م .

خريطة (1)

موقع منطقة الدراسة من العراق

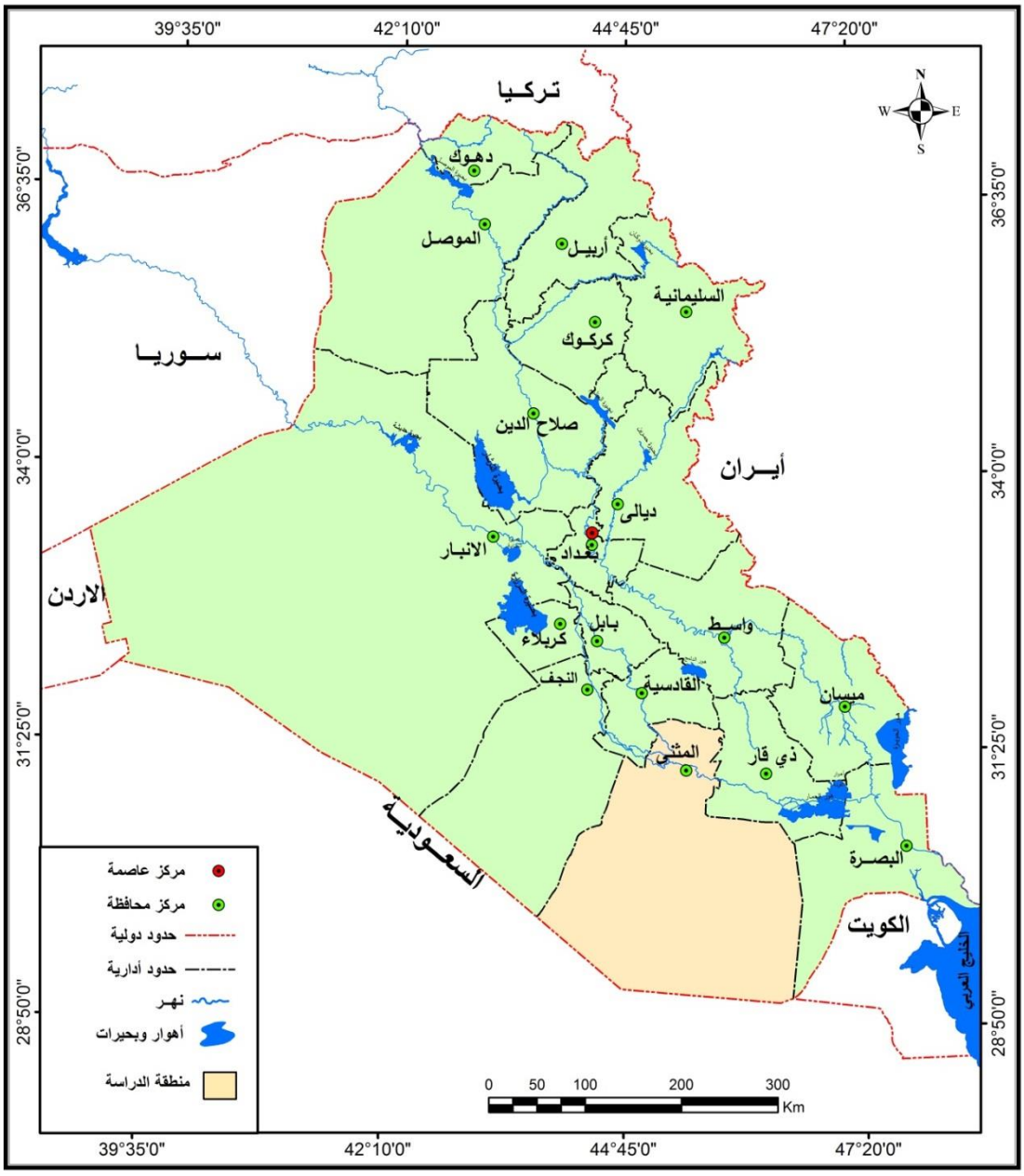

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1: 1000,000، بغداد ، 2017 .

خريطة (2)

الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى لعام 2017

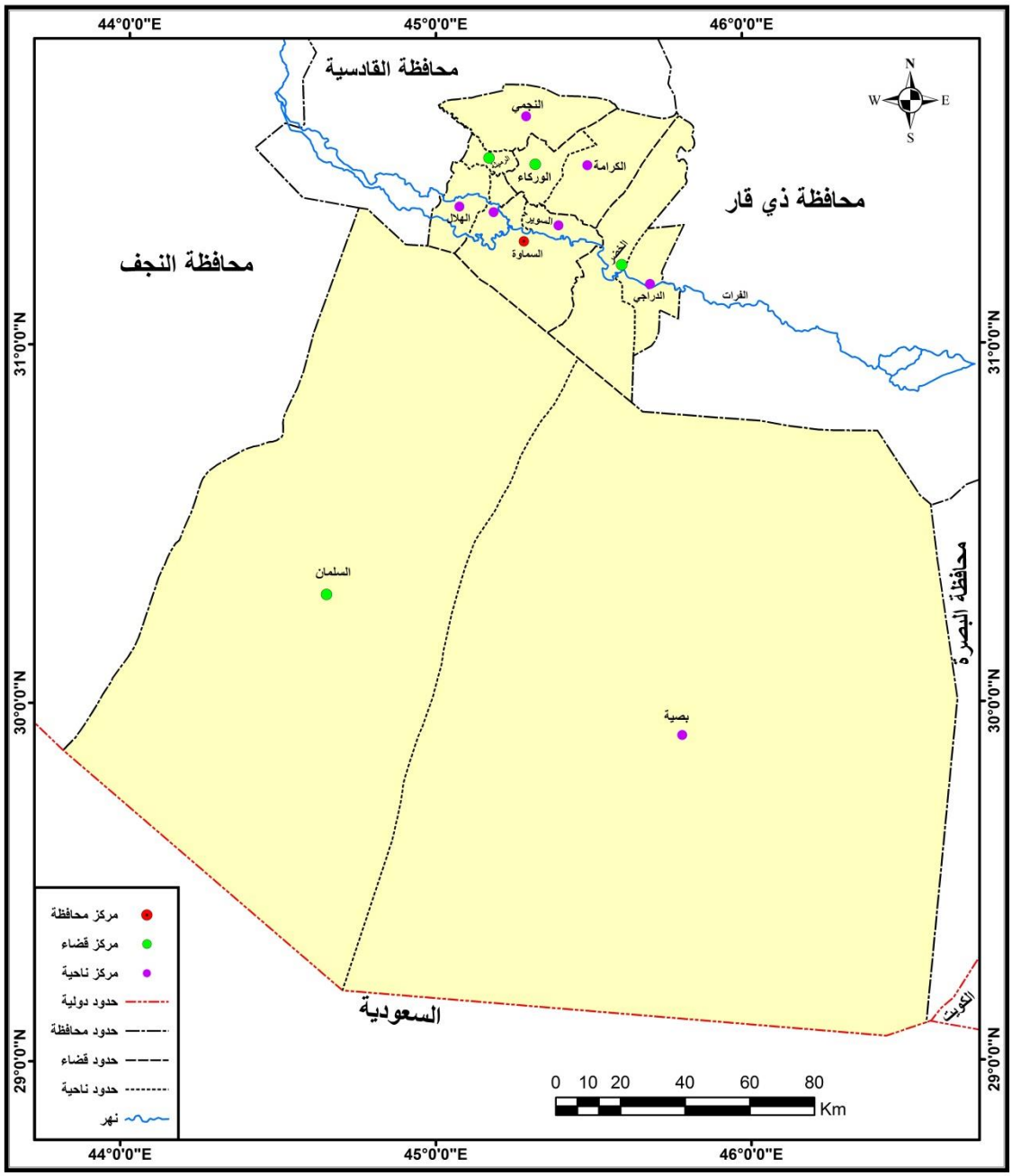

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1: 1000,000، بغداد ، 2017 .

بالارتفاع التدريجي في عام 2015 لتصل الى نسبة تغيير (8+) جريمة وبمعدل نمو بلغ (27,5%) مقارنة بعام 2014 واستمرت بالارتفاع خلال عام 2016 بنسبة تغير وصلت الى (9+) جريمة وبمعدل

نمو بلغ (24,3%) مقارنة بعام 2015 ثم واصلت الارتفاع في عام 2017 لتصل الى نسبة تغير (+16) جريمة وبمعدل نمو بلغ (34,7%) مقارنة بعام 2016 . حيث أن الاتجاه العام لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة تشير الى الارتفاع أبتدأ من سنة الأساس عام 2008 وصولا الى سنة 2017 وهي نهاية مدة الدراسة . إذ بلغت (19)جريمة مسجلة في منطقة الدراسة عام 2008

جدول (2)

نسبة التغير ومعدل نمو جرائم السرقة في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

السنة	عدد جرائم السرقة	نسبة الزيادة أو النقصان*	معدل النمو%
2008	19	---	----
2009	23	4+	%21.0
2010	24	1+	%4.3
2011	32	8+	%33.3
2012	18	14-	%43.7-
2013	17	1-	%-5.5
2014	29	12+	%70.5
2015	37	+8	%27.5
2016	46	9+	%24.3
2017	62	16+	%34.7
المجموع	307	-----	-----

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الداخلية العراقية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة لعام 2017 .

* تم استخراج نسبة الزيادة أو النقصان بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الزيادة او النقصان} = \frac{\text{نسبة الزيادة أو النقصان في السنة اللاحقة}}{\text{عدد الجرائم في السنة السابقة}} \times 100$$

لتصل الى (62) جريمة في عام 2017 ويمكن أن يرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية المتردية التي مرت بها منطقة الدراسة وتعدد طرق ووسائل ارتكاب الجرائم مما انعكس سلبا على فئة الاحداث في المحافظة ، فضلا عن ذلك انخفاض المستويات التعليمية لنسبة كبيرة من مرتكبي جرائم الاحداث في المحافظة يضاف الى ذلك انعدام دور المدرسة والاسرة كمؤسسات اجتماعية لها دور بارز في توجيه أبنائها في الاتجاه الصحيح وتقيهم من خطر الجريمة والانحراف مما انعكس سلبا على فئة الاحداث وهي اهم فئة اجتماعية يعول عليها بناء مستقبل المجتمع .

الشكل (1)

معدل النمو السنوي (%) لجرائم السرقة في محافظة المثنى للمدة (2008–2017)

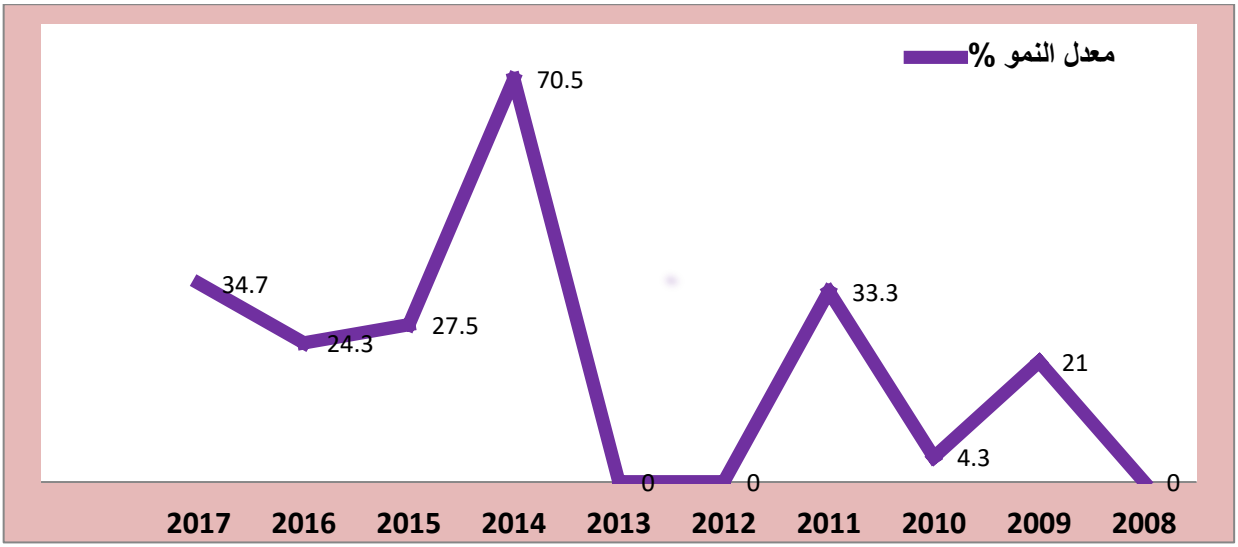

المصدر الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

ثانيا : العلاقة بين الحجم السكاني و جرائم السرقة :

أن جرائم السرقة تأتي بالمرتبة الثانية بعد جرائم القتل من حيث الخطورة وهي من الجرائم التي تقع أو ترتكب على المال سواء كان المال عام تعود ملكيته للدولة أم مالاً خاصاً تعود ملكيته للأفراد بالتالي فأن محل جريمة السرقة هي المال ، إذ يتضح من بيانات الجدول (3) والشكل (2) أن جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في محافظة المثنى بلغت (307) جريمة توزعت على سنوات الدراسة وشكلت مانسبتة (15,9%) من اجمالي الجرائم المرتكبة من قبل فئة الاحداث في المحافظة للمدة (2008– 2017)، أما النسبة لمعدل جرائم السرقة لكل 1000 نسمة من سكان الاحداث فقد تباينت هي الأخرى بين سنوات الدراسة فقد حقق أعلى معدل لجرائم السرقة عام 2017 إذ شكل حوالي (0,3

بالالف) يليه عام 2016 بمعدل (0,23 بالالف) يتبعه في المرتبة الثالثة عام 2015 بمعدل (0,19 بالالف) وجاء عام 2011 بالمرتبة الرابعة بمعدل (0,18 بالالف) يليه خامسا عام 2014 بمعدل (0,15 بالالف) ثم سادساً عام 2010 بمعدل (0,14 بالالف) من للسكان الاحداث في محافظة المثنى وفي المرتبة السابعة حل عام 2009 بمعدل (0,13بالالف) ثم عام 2008 جاء ثامناً بمعدل (0,12 بالالف) من السكان وحل بالمرتبة التاسعة عام 2012 بمعدل (0,1 بالالف) من السكان فئة الاحداث احتل المرتبة العاشرة والأخيرة من بين سنوات الدراسة عام 2013 بمعدل (0,09 بالالف) من السكان . حيث يلاحظ أن الأعوام الأخيرة وهي (2017 –2016 – 2015) قد احتلت المراكز الأولى من حيث معدلات جرائم السرقة ويمكن ان يعلل الباحثان ذلك الى الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاحداث وكذلك عدم وجود فرص عمل والفقر الذي تعاني منة اغلب الاسرة في محافظة المثنى مما يضطر هؤلاء الاحداث الى ارتكاب جرائم السرقة ثم تباينت معدلات جرائم السرقة بين سنوات الدراسة الأخرى .

جدول (3)

معدل جرائم السرقة لكل 1000 نسمة من سكان الاحداث للمدة (2008–2017)

السنة	عدد جرائم السرقة	عدد السكان من الاحداث	معدل جرائم السرقة لكل 1000 من السكان	المرتبة
2008	19	159074	0,12	8
2009	23	170781	0,13	7
2010	24	175204	0,14	6
2011	32	179779	0,18	4
2012	18	183976	0,1	9
2013	17	188256	0،09	10
2014	29	192619	0,15	5
2015	37	197065	0,19	3
2016	46	201592	0,23	2
2017	62	206207	0,3	1
المجموع	307	-----	-----	

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :

1- وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم شرطة الاحداث بيانات غير منشورة لعام 2017 .

2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء محافظة المثنى بيانات غير منشورة لعام 2017 .

الشكل (2)

معدل جرائم السرقة لكل 1000 نسمة من سكان الاحداث في محافظة المثنى للمدة (2008-2017)

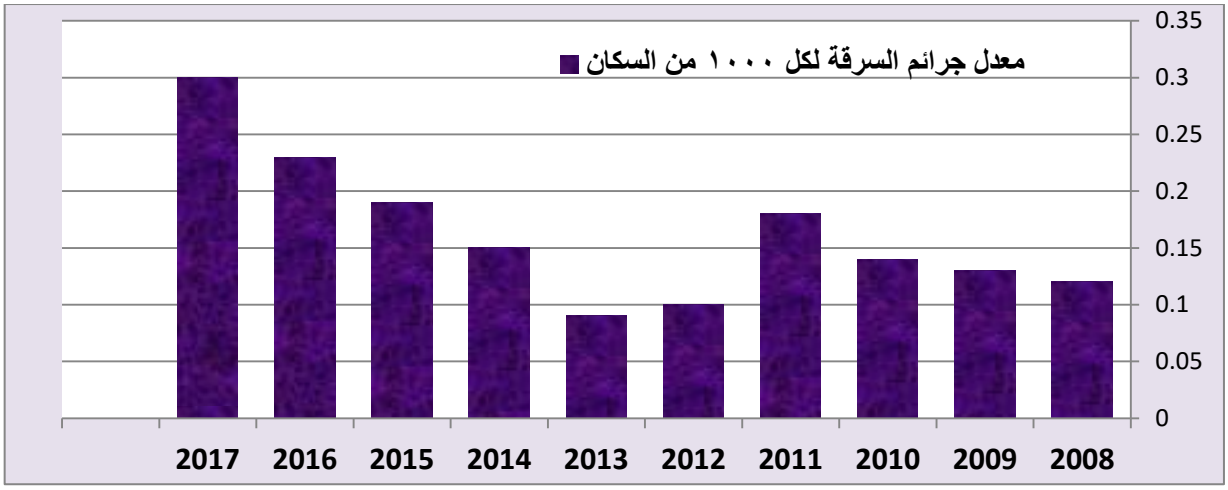

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

ثالثا : التوزيع المكاني لجرائم السرقة :

أن اغلب الدراسات التي تناولت ظاهرة الجريمة قد أشارت الى ان جرائم السرقة تتركز في مراكز المدن أكثر من أي مكان اخر وتتخفض في المناطق الأخرى وذلك بسبب الخصائص التي تتميز بها المدن ومراكز الوحدات الإدارية مقارنة بالمناطق الأخرى . أذ يتضح من معطيات الجدول (4) والخريطة (3)أن التوزيع النسبي لجرائم الاحداث في محافظة المثنى يتباين من وحده إدارية الى أخرى حيث بلغت اجمالي تلك الجرائم (307) جريمة موزعة على (12) وحدة إدارية أذ سجل مركز قضاء السماوة المرتبة الأولى من بين الوحدات الإدارية الأكثر تسجيلاً لجرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في المحافظة أذ بلغت نسبتها (46,9%) من اجمالي جرائم السرقة المسجلة في محافظة المثنى ويمكن أن يرد ذلك الى أن مركز قضاء السماوة يمثل مركز محافظة المثنى وكذلك مركز الثقل السكاني فيها فضلاً عن ذلك طبيعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي يتميز فيها مركز قضاء السماوة عن غيرة من الوحدات الإدارية الأخرى المكونة للمحافظة ، وجاءت ناحية بصية بالمرتبة الأخيرة إذ احتلت اقل نسبة من اجمالي جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث إذ سجلت نسبة (صفر%) من اجمالي تلك الجرائم ويمكن أن يعلل ذلك الى قلة حجمها السكاني وبعدها عن مركز محافظة المثنى بحوالي (180كم) ، فضلا عن ذلك أن اغلب الجرائم المرتكبة في هذه الناحية لاتصل الى علم الجهات الأمنية بسبب بعدها عن مركز المحافظة ويتم حلها ودياً بين الجاني والمجنى علية بالصلح والتراضي ، الامر الذي أنخفض تسجيل الجريمة بشكل عام وجرائم الاحداث بشكل خاص في الناحية المذكورة . اما النسب

المتبقية من هذه الجرائم فقد تباينت بين الوحدات الإدارية الأخرى في منطقة الدراسة وبنسب متفاوتة الامر الذي ترتب عليها تباين واضح بين الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة

جدول (4)

التوزيع العددي والنسبي لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى للمدة من (2008-2017)

الوحدات الادارية	عدد الجرائم	النسبة %	المرتبة
مركز قضاء السماوة	144	46,9	1
ناحية السوير	15	4,9	5
مركز قضاء الرميثة	51	16,6	2
ناحية المجد	5	1,6	7
ناحية الهلال	2	0,7	10
ناحية النجمي	3	1,0	9
مركز قضاء الخضر	43	14,0	3
ناحية الدراجي	6	1,9	6
مركز قضاء الوركاء	29	9,5	4
ناحية الكرامة	4	1,3	8
مركز قضاء السلمان	5	1,6	7
ناحية بصية	0	0	11
المجموع الكلي	307	%100	--------

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

1-جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، 2017 .

2-جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى ، رئاسة محكمة استئناف المثنى الاتحادية ، محكمة الاحداث، الباحث الاجتماعي ، بيانات غير منشورة 2017 .

خريطة (3)

التوزيع النسبي لجرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى للمدة من (2008-2017)

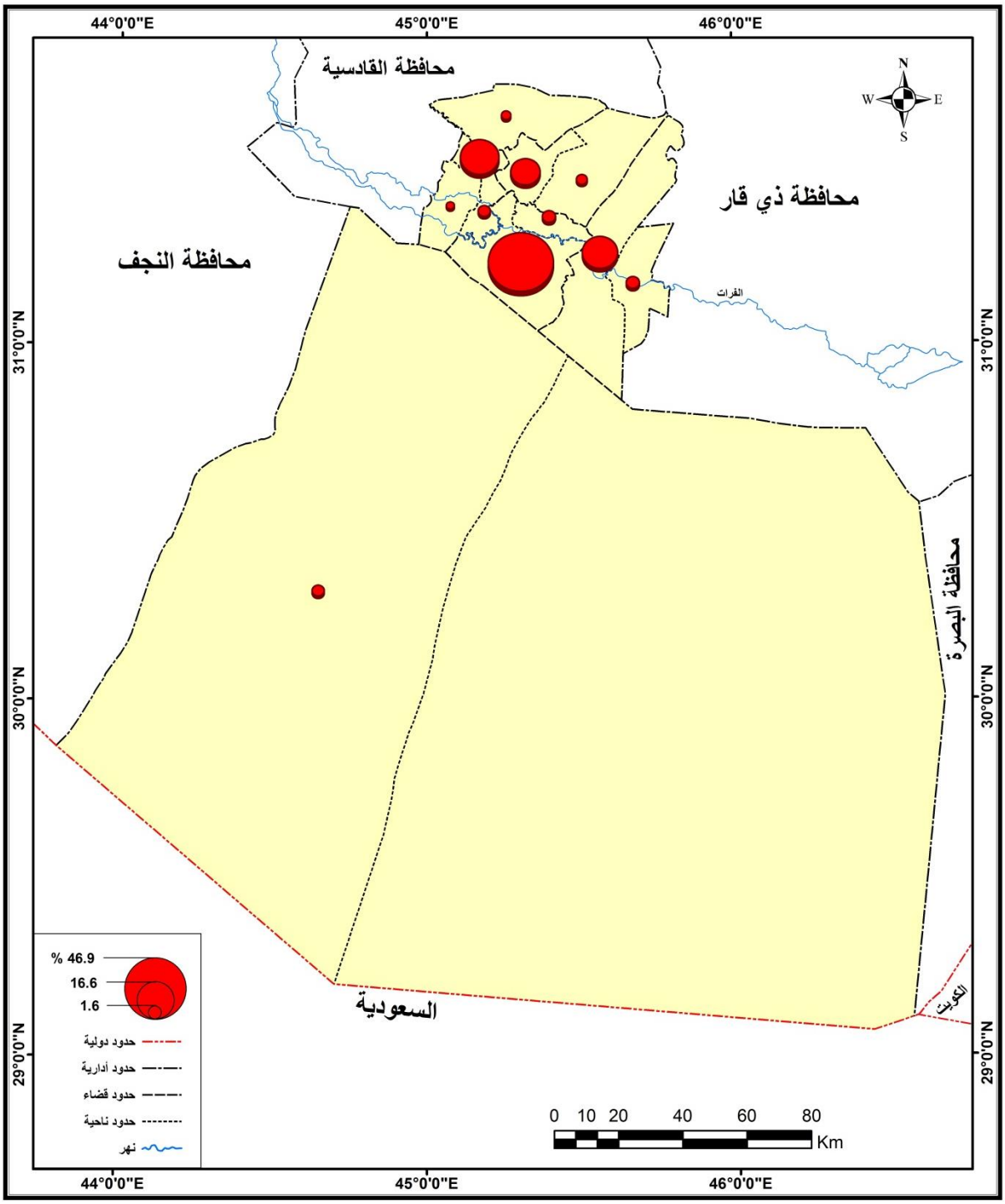

المصدر الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4) .

رابعا : معدلات جرائم السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة المثنى :

أن معدلات جرائم السرقة لكل (100.000) مائة الف نسمة من السكان الاحداث بحسب الوحدات الإدارية من المؤشرات الهامة التي تبين معدل جريمة السرقة بالنسبة للسكان من فئة الاحداث ، أذ يتبين من معطيات الجدول (5) والخريطة (4) مايلي :

1-تصدر مركز قضاء السلمان المرتبة الأولى في معدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث لكل مائة الف من السكان الاحداث أذ بلغ معدل تلك الجرائم ما نسبته (209,907) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث في هذه الوحدة الإدارية ويعود سبب ذلك الى قلة الحماية الأمنية للممتلكات العامة والخاصة فيها بسبب بعدها عن مركز محافظة المثنى ، أذ تبعد هذه الوحدة الإدارية بمسافة 180 كم عن مركز المحافظة ، فضلا عن قلة حجمها السكاني من فئة الاحداث مقارنة بعدد الجرائم المرتكبة فيها .

2- جاء مركز قضاء السماوة المرتبة الثانية بمعدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث أذ بلغ معدلها (199.913) جريمة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث فيها طوال مدة الدراسة .

3- احتل مركز قضاء الخضر المرتبة الثالثة في معدل جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث أذ بلغ معدل تلك الجرائم (193,833) جريمة لكل مائة الف من السكان الاحداث فيها.

4- يأتي مركز قضاء الوركاء في المرتبة الرابعة في معدل جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في منطقة الدراسة أذ بلغ معدلها (180,764) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث .

5- حل مركز قضاء الرميثة بالمرتبة الخامسة من بين الوحدات الإدارية في معدلات جرائم السرقة لكل مائة الف نسمة من سكانها أذ بلغ معدل تلك الجرائم (175.674) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث فيها طوال مدة الدراسة .

6- جاءت ناحية السوير في المرتبة السادسة من بين الوحدات الإدارية بمعدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث أذ بلغ معدل تلك الجرائم (129,623) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث فيها .

7- حلت ناحية الدراجي بالمرتبة السابعة من بين الوحدات الإدارية في معدلات جرائم السرقة لكل مائة الف نسمة من سكانها أذ بلغ معدل تلك الجرائم (128,562) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث فيها طوال مدة الدراسة .

8- تأتي ناحية الكرامة بالمرتبة الثامنة بمعدل (50,169) جريمة سرقة لكل مائة نسمة من السكان .

9- أتت ناحية المجد في المرتبة التاسعة من حيث معدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث أذ بلغ معدل تلك الجرائم ما نسبته (47,138) جريمة لكل مائة .

10- حازت ناحية النجمي المرتبة العاشرة بمعدل جرائم السرقة لكل مائة الف نسمة من السكان الاحداث أذ بلغ معدلها (34,859) جريمة لكل مائة الف نسمة .

11- نالت ناحية الهلال المرتبة الحادية عشر أذ بلغ معدل جرائم السرقة (20,574) جريمة لكل مائة الف نسمة من السكان الاحداث فيها .

الجدول (5)

معدل جرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث لكل (100,000 نسمة) من سكان الاحداث في محافظة المثنى لعام 2017

الوحدات الادارية	عدد الجرائم	عدد السكان	معدل جرائم	المرتبة
مركز قضاء السماوة	144	72.031	199.913	2
ناحية السوير	15	11572	129,623	6
مركز قضاء الرميثة	51	29.428	175.674	5
ناحية المجد	5	10607	47,138	9
ناحية الهلال	2	9721	20,574	11
ناحية النجمي	3	8606	34,859	10
مركز قضاء الخضر	43	22184	193,833	3
ناحية الدراجي	6	4667	128,562	7
مركز قضاء الوركاء	29	16043	180,764	4
ناحية الكرامة	4	7973	50,169	8
مركز قضاء السلمان	5	2382	209,907	1
ناحية بصية	0	276	0	12
المجموع الكلي	307	260012	118,071	--------

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

1-جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، الإحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ، 2017 .

2- رئاسة محكمة استئناف المثنى الاتحادية ، محكمة الاحداث ، الباحث الاجتماعي ، بيانات غير منشورة ، لعام 2017 .

3-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء المثنى، التقديرات السكانية ، بيانات غير منشوره ، 2017 .

12- لم تسجل ناحية بصية أي جريمة سرقة مرتكبة من قبل فئة الاحداث طوال مدة الدراسة وحلت في المرتبة الأخيرة ويعود سبب ذلك الى قلة حجمها السكاني فضلا عن ذلك ان الكثير من جرائم السرقة فيها لا يتم التبليغ عنها ولم تصل الى علم الجهات الأمنية بسبب بعدها عن مركز المحافظة ويتم حل مثل هذه الجرائم بالطرق الودية والصلح والتراضي بين الجاني والمجنى علية .

يتضح مما سبق أن معدلات جرائم السرقة ترتفع بمراكز الاقضية مقارنة بالوحدات الإدارية بسبب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وانتشار المحال التجارية والابنية العمرانية والتفاوت الطبقي في مراكز الاقضية على خلاف النواحي الأخرى .

خريطة (4)

معدل جرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث لكل (100,000 نسمة) من سكان الاحداث في محافظة المثنى لعام 2017

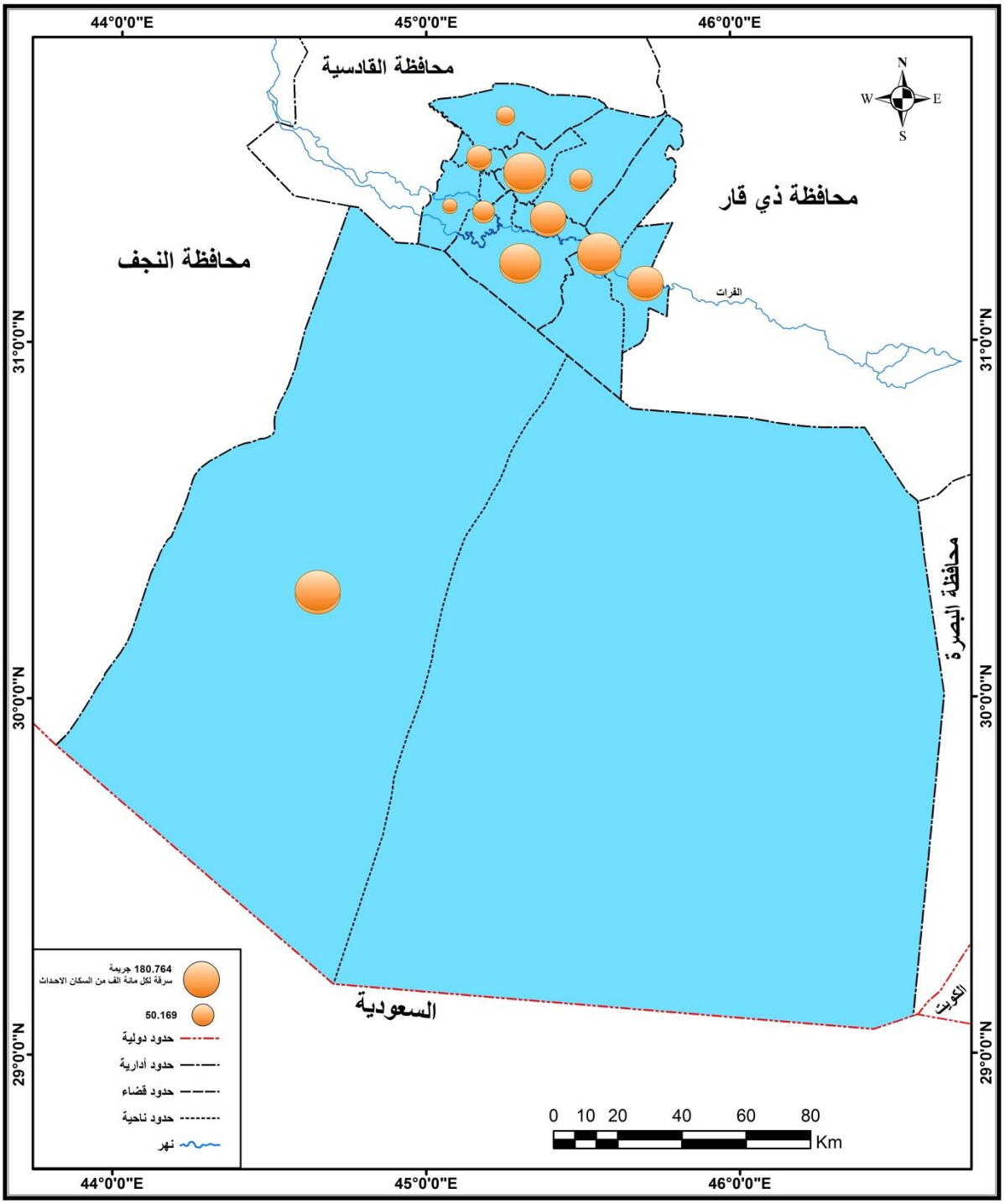

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (5) .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولا : الاستنتاجات : بعد أن تم عرض اهم محاور البحث توصل البحث الى جملة من النتائج أهمها مايلي:

1- أن عدد جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث والمسجلة في منطقة الدراسة بلغت (307) جريمة توزعت على سنوات الدراسة (2008 -2017) .

2- أن المسار العام لهذه الجرائم يشير الى الارتفاع أذ بلغت في سنة الأساس 2008 (19جريمة) مسجلة في منطقة الدراسة لترتفع الى (62) جريمة في عام 2017 . على الرغم من وجود تفاوت بين سنوات الدراسة ويرجع هذا الارتفاع الى الظروف الاقتصادية المتردية التي مرت بها منطقة الدراسة فضلا عن ذلك تعدد طرق ووسائل ارتكاب الجرائم مما انعكس سلبا على فئة الاحداث في المحافظة فضلا عن ذلك انخفاض المستويات التعليمية لنسبة كبيرة من مرتكبي جرائم الاحداث في المحافظة يضاف الى ذلك انعدام دور المدرسة والاسرة كمؤسسات اجتماعية لها دور بارز في توجيه أبنائها في الاتجاه الصحيح وتقيهم من خطر الجريمة والانحراف مما انعكس سلبا على فئة الاحداث .

3- أن الأعوام الأخيرة وهي (2017 -2016 – 2015) قد احتلت المراكز الثلاثة الأولى من حيث معدلات جرائم السرقة بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاحداث وكذلك عدم وجود فرص عمل والفقر الذي تعاني منة اغلب الاسر في محافظة المثنى مما يضطر هؤلاء الاحداث الى ارتكاب جرائم السرقة وهذ ما بينته الدراسة الميدانية والبيانات التي تم الحصول عليها من الجهات المختصة ثم تباينت معدلات جرائم السرقة بين سنوات الدراسة الأخرى .

4- سجل مركز قضاء السماوة المرتبة الأولى من بين الوحدات الإدارية الأكثر تسجيلاً لجرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث في المحافظة أذ بلغت نسبتها (46,9%) من اجمالي جرائم السرقة المسجلة في محافظة المثنى ويمكن أن يرد ذلك الى أن مركز قضاء السماوة يمثل مركز محافظة المثنى وكذلك مركز الثقل السكاني فيها ، فضلاً عن ذلك طبيعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي يتميز فيها مركز قضاء السماوة عن غيرة من الوحدات الإدارية الأخرى المكونة للمحافظة .

5- احتلت اقل نسبة من اجمالي جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث هي ناحية بصية حيث سجلت نسبة (صفر%) من اجمالي تلك الجرائم ويمكن أن يُعلل ذلك الى قلة حجمها السكاني وبعدها عن مركز محافظة المثنى بحوالي (180كم) .

6- تصدر مركز قضاء السلمان المرتبة الأولى في معدلات جرائم السرقة المرتكبة من قبل فئة الاحداث لكل مائة الف من السكان الاحداث أذ بلغ معدل تلك الجرائم ما نسبته (209,907) جريمة سرقة لكل مائة الف نسمة من سكان الاحداث في هذه الوحدة الإدارية .

ثانيا : المقترحات : من اجل معالجة جرائم السرقة المرتكبة من قبل الاحداث يقترح الباحثان مايلي :

1- دعم العوائل الفقيرة والمتعففة في محافظة المثنى من خلال برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وتوفير مبالغ مالية تكفي لسد متطلبات هذه العوائل وسد احتياجاتها اليومية لان مجتمع منطقة الدراسة يعاني من الفقر وقل الدخل حسب الاحصائيات الرسمية بهذا الخصوص .

2- توفير فرص عمل للخريجين والعاطلين عن العمل وخصوصاً فئة الشباب من خلال توفير مبالغ مالية لهؤلاء العاطلين عن العمل تؤمن لهم العيش الكريم . أذ أن السبب الرئيس للجنوح والجريمة في المحافظة هو انتشار البطالة بين هؤلاء الشباب وهذا ما أكدته البيانات الرسمية الصادرة من الجهات المختصة .

3- العمل على تأمين اجتماعي لكل طفل منذ ولادته ولحين بلوغه سن الشباب وإيجاد فرص عمل له في ضوء البرامج التي تعتمدها الكثير من دول العالم منها الولايات المتحدة الامريكية وغيرها .

4- تقديم خطط وبرامج واجراء مسح ميداني لمعرفة العاطلين عن العمل من الشباب من اجل دعمهم بمشاريع صغيرة من خلال اعطائهم قروض ميسرة تتيح لهم فتح مشاريع صغيرة وتتم متابعة ذلك من قبل لجان مختصة .

5- متابعة صغار السن (فئة الاحداث) ومنعهم من الارتياد الى المقاهي وأماكن اللهو أو الأماكن التي يشوبها او تتميز بالتفسخ العقلي .

هوامش البحث :

(1) إبن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثاني والحادي عشر والثاني عشر ، دار صادر للطباعة، بيروت ، 1955م ، ص117، ص90.

(2)Abraham Blumberg" Crime and social Order "N.Y.knop, 1994,p.19.

(3) أبو زيد مصطفى محمد ، دور التربية الإسلامية في توعية الجمهور ضد الجريمة ، بحوث الحلقة الدراسية (دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها) ، بغداد ، 1983 ، ص3.

(4) أكرم نشأت إبراهيم ، علم النفس الجنائي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996،ص3.

(5) سامي محمد جابر، علم الإجتماع المعاصر ، بيروت ، دار النهضة ، 1989، ص291.

(6) فتحية الجميلي ، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، دار وائل للنشر،عمان،2001،ص37 ..

(7) ابن منظور ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر ، مج2 ،1959 ،ص100 .

(8) رعد ياسين محمد الحسن ، ، تباين النمط العمراني وأثرة في وقوع جريمة السرقة في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001 .، ص 12.

(9) قانون العقوبات العراقي المرقم 111 لسنة 1969 المعدل المادة (439) .

(10) إحسان محمد الحسن ، علم الأجرام ((دراسة تحليلية في التفسير الاجتماعي للجريمة))، مطبعة الحضارة ، بغداد ، 2001، ص78.

(11) ينظر المادة (3 /اولا) من قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983 .

(12)حددت قوانين الاحداث الملغاة المسؤولية الجنائية باتمام السابعة من العمر .

ينظر الى : المادة العشرين من قانون الاحداث رقم 44 لسنة 1955 .

(13) المادة (47 /أولاً) من قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983.

(14) صباح صادق جعفر ، قانون رعاية الأحداث رقم 76لسنة 1983 وتعديلاته ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، 1997، ص5.

(15) عبد الحميد الشواربي ، جرائم الأحداث ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، 1988، ص9.

(16).أكرم نشأت إبراهيم ؛ جنوح الأحداث وعوامل الرعاية الوقائية ، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية ، عدد(1)، 1981،ص38.

(17) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010–2011، جدول 1/1، ص6.

(18) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009، ص 7.